معاهدة السلام الأردنية " الإسرائيلية "

في مجلس النواب الأردني

. . . . . .

أ.م. د نمير طه ياسين الصائغ – م.م عمر ضياء الدين ذنون آل عمران

قسم التاريخ – كلية التربية – جامعة الموصل

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.3.2018.m

الخلاصة

غالبا ما اوهمت "اسرائيل " البعض من الدول العربية بعملية السلام والتي وان تمت بينها وبين طرف عربي فهي اما تكون لفترة زمنية قصيرة او لاشغال الراي العام العالمي عن موضوع يضم في طياته امور اكثر غدرا , تحقق من خلالها " اسرائيل " مصالح واهداف اكبر مما قبلها وهو ما حدث فعلا من خلال الحروب التي خاضتها في القرن العشرين , اما الاردن التي رحبت بمبادرة السلام الامريكية التي اطلقت بعد حرب الخليج الثانية واعلنت موافقتها لحضور مؤتمر سلام الى جانب دول عربية اخرى فقد اعترفوا جميعهم مبدئيا بـ " اسرائيل " دولة بالمنطقة العربية مقابل وعود كانت قد اطلقتها " اسرائيل " .

لم يكن الشعب الاردني مسرورا بالسلام مع " اسرائيل " ولا الاحزاب السياسية ولا مجلس النواب , واستغلت الحكومة الاردنية كافة الفرص المتاحة لاقناع الراي العام الاردني بسلامة موقفها من معاهدة السلام , سواء كان الامر قبل اتفاقية اوسلو او بعدها , وكان الملك حسين في خضم اتصالاته مع المسؤولين "الاسرائيليين" والامريكان ، قد قام بتهيئة الشارع الاردني لتقبل فكرة السلام مع "اسرائيل" وذلك من خلال لقاءاته وخطبه وندواته التي حضرها بنفسه وولي عهده حينها الامير الحسن ورئيس الحكومة عبد السلام المجالي , مبينين خلالها اهم المزايا الامنية والاقتصادية للمعاهدة والتي ستتحقق للشعب الاردني , وان الضائقة المالية التي يعيشها الاردن هي نتيجة الضغوط الدولية بعد حرب الخليج الثانية والتي اضطرتهم الى توقيعها .

وقعت المعاهدة بحضور الملك حسين بن طلال والامير حسن بن طلال وعبدالسلام المجالي في حين حضره عن الجانب "الاسرائيلي" الرئيس عيزر وايزمان ورئيس الحكومة اسحق رابين ووزير الخارجية شمعون بيريس كما حضره الرئيس بيل كلينتون بوصفه راعياً لعملية السلام العربية الاسرائيلية ووزير خارجيته وارن كريستوفر فضلاً عن عدد من الوفود العربية والاجنبية , تم عقد المعاهدة بين الاردن و " اسرائيل " , في السادس والعشرين من تشرين الثاني 1994 على اساس مبدأ المصالح المتبادلة بين الطرفين , وكانت المعاهدة اكثر من معاهدة سلام بين بلدين لما احتوته من فقرات وامور يدل انها معاهدة اقتصادية عسكرية امنية اكثر من ان تكون معاهدة للسلام لانهاء الصراع في المنطقة , وكان لابد لهذه المعاهدة من المرور في مجلس

النواب الاردني للتصديق عليها وهو ما حدث بعد توقيع المعاهدة بايام , اعتبر المسؤولين الاردنيين ان للمعاهدة مكاسب عدة ابرزها استرداد الاراضي الاردنية المحتلة والحقوق المشروعة في مياه نهري اليرموك والاردن وتخفيض الديون الخارجية المترتبة على المملكة ووضع حداً لأطماع اسرائيل التوسعية وأنهاء فكرة الوطن البديل .

المقدمة

لم يكن حدث معاهدة السلام الاردنية " الاسرائيلية " يختص بالاردن وحدها فقط وان كانت وقعت من قبلها , فان الامر لم يخلو من تاثيرات اخرى على المنطقة العربية ودول الجوار كالعراق وسوريا ولبنان , وخاصة على مسار القضية الفلسطينية ومستقبلها .

تخللت الدراسة الاحداث التي سبقت عقد المعاهدة على المسارين الاردني والفلسطيني "صاحب الارض" , اضافة للخطوات التي مرت بها مراحل المعاهدة واللقاءات الدولية بخصوص ذلك , ودور الحكومة الاردنية لاقناع الراي العام الاردني بمزايا عقد تلك المعاهدة مع " اسرائيل " خاصة من الناحية الاقتصادية والامنية , وبعد ابرامها للمعاهدة عرضتها على مجلس النواب الاردني للبت بها والمصادقة عليها واضفاء الشرعية عليها .

وفي جلسة المصادقة على المعاهدة اجتمع مجلسي النواب والاعيان في جلسة مشتركة للبت بالمعاهدة , اذا القيت خلال الجلسة العديد من الكلمات التي عبرت عن وجهة نظر النواب وكتلهم السياسية واحزابهم , فكانت الكلمات ما بين رافض للسلام تماما مع " اسرائيل " , ومابين مؤيدة واخرى كانت متحفظة , بعدها تم مناقشة بنود المعاهدة ومن ثم التصويت عليها .

وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الاردنية ومنها بعض الوثائق المنشورة كمحاضر مجلس النواب الاردني , والتي تعتبر وثائق رسمية منشورة تصدر عن مجلس النواب الاردني , فضلا عن الدستور الاردني الذي يعتبر السند القانوني للتشريع داخل مجلس النواب الاردني , فضلا عن اعتماد الجريدة الرسمية الاردنية مصدرا وثائقياً اخر كونها تصدر عن الحكومة الاردنية من جهة ونشرها لكافة التشريعات والقوانين التي تصدرها المملكة سواء كانت الحكومة او مجلس الامة من جهة اخرى , كانت الوثائق الاردنية المنشورة والتي تصدرها المملكة دور مهم في البحث ومنها معركة السلام والذي تناول معاهدة السلام وبتوثيق الحكومة الاردنية , فضلا عن عدد من الكتب مختلفة اغنت الدراسة في الكثير من الجوانب ومنها كتاب تاريخ الاردن في القرن العشرين 1958-1995 للكاتب سليمان موسى اذ تحدث من خلاله عن الاردن بطريقة وثائقية , وكتاب الديمقراطية المقيدة حالة الاردن 1989-1999 للكاتب علي محافظة مستعرضا فيه امكانيات ودور المعارضة الاردنية

المشاركة في الحكومة , فضلا عن عدد من رسائل الماجستير ومنها دور البرلمان في السياسة الخارجية الاردنية 1989-1997 لـ حيدر منصور الزبن , كما تم الافادة من منشورات جريدة الدستور الاردنية فضلا عن عدد من الدراسات الاكاديمية الاردنية وبعض المواقع الالكترونية المتاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت .

المحور الاول : المراحل الاولى لابرام معاهدة السلام :

شهد العالم متغيرات وتحولات هائلة عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع دوره في المنطقة العربية وحرب الخليج الثانية 1991 , الامر الذي واكبه انفراد الولايات المتحدة الامريكية كقوة وحيدة دون منافس لها خاصة بعد احداث حرب الخليج الثانية والقضاء على الالة العسكرية العراقية الامر الذي جعل "اسرائيل" بمأمن منها في فلسطين[1], وسط هذه المتغيرات جاءت الدعوات من الولايات المتحدة الامريكية في السادس من اذار 1991 لاحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط ولأنهاء الصراع العربي مع " اسرائيل " بناء على قراري مجلس الامن "" 242 و 338 "[2] , ومبدا الارض مقابل السلام الذي يتمحور باعطاء الارض العربية "لاسرائيل" مقابل السلام وهو مشروع امريكي هدفه تعزيز الوجود "الاسرائيلي" نودي به منذ انتكاسة حزيران 1967 [3] .

رحبت الحكومة الاردنية متمثلة برئيسها عبد السلام المجالي بمبادرة السلام في الوقت الذي شجب مجلس النواب الاردني الترحيب الحكومي واصدر بيانا استنكر فيه الترحيب الحكومي بمبادرة السلام مع " اسرائيل " , ورفض مؤتمر السلام المزعوم واي مؤتمر اخر للسلام سواء كان اقليمي او دولي من شانه التعامل مع قرارات هيئة الامم المتحدة بمكيالين كما رفض البيان ما اسماه الاستفراد الامريكي " الاسرائيلي " بالشعب العربي الفلسطيني [4] .

ورغم المعارضة الداخلية –كالشريف زيد بن شاكر الذي كان رئيس الحكومة ورفض أي سلام مع "اسرائيل" واحزاب المعارضة كالحزب جبهة العمل الاسلامي وغيرهم فضلا عن الرفض الشعبي في الاردن – لحضور مؤتمر السلام في مدريد الا ان الحكومة اصرت على موقفها وحضرت المؤتمر في مطلع تشرين الثاني 1991 والذي ضم اضافة للاردن كل من : (سوريا . لبنان . منظمة التحرير الفلسطينية . امريكا . روسيا . " اسرائيل ") [5] , الامر الذي دفع خمسين نائبا في البرلمان لرفع عريضة موقعة من قبلهم طالبوا فيها الحكومة بالاستقالة والتي

استقالت بدورها في العشرين من تشرين الثاني 1991 [6], اتفق المؤتمرون في مدريد على القبول بالنقاط الاربع التي سبق اعلانها من قبل الرئيس الامريكي جورج بوش الاب [7] , في السادس من اذار 1991 والتي تمحورت حول الارض مقابل السلام وعقد اتفاقيات امنية مشتركة بين الجانبين والتعهد بحفظ الحقوق الشرعية للفلسطينين والاعتراف لـ " اسرائيل " بدولة لها ؟ [8], وهو الهدف الرئيسي على ما يبدوا حيث انتزع الغرب اعترافا عربيا بتلك الدولة على اثر حضورهم المؤتمر في الوقت الذي لم يتمكن المؤتمرون من ايقاف عملية الاستيطان وبناء المستعمرات "الاسرائيلية" على الاراضي الفلسطينية .

كانت مفاوضات السلام التي تجري في مدينة مدريد بالنسبة للفلسطينين ضمن وفد اردني – برئاسة الحكومة الاردنية– فلسطيني [9] , فالحضور الفلسطيني في مدريد كان برعاية اردنية , لكن الفلسطينيون في الوقت ذاته كانوا يجرون محادثات منفردة بصورة سرية مع " اسرائيل " في العاصمة النرويجية اوسلو[10] , نتج عنها ما عرف لاحقا باسم " اتفاقية اوسلو " هذا الاتفاق احدث شرخا في العلاقات الاردنية الفلسطينية اذ خشيت الاردن من كون اتفاقية اوسلو قد تمت على حساب المصالح الاردنية [11] , كما احدث ايضا شرخا داخل الصف الفلسطيني بين مؤيد واخر معارض[12] , وهو ذات الامر الذي حصل لدى " اسرائيل " , كما وقفت الدول العربية التي انقسمت هي الاخرى بدورها بين رافض كالعراق وسوريا وليبيا وبين راغبة بالسلام كدول الخليج عموما[13] .

وقد استمرت المفاوضات ما بين الفلسطينين و " اسرائيل " حتى تم التوقيع على اتفاقية اوسلو رسميا في واشنطن في الثالث عشر من ايلول 1993 وهو ما عرف ايضا باسم " اتفاق غزا ـ اريحا " [14] , وكانت اهم بنوده اقامة حكم ذاتي للفلسطينين والتي اصبحت تسمى لاحقا بـ " السلطة الوطنية الفلسطينية " , اضافة الى تحرير الاردن من مسؤولية التنازل عن الاراضي الفلسطينية او اية حقوق اخرى تابعة لهم [15] , ويبدوا ان فشل مؤتمر مدريد في تحقيق مسعاه لايقاف بناء المستوطنات " الاسرائيلية " اضافة لعدم حصول اي تحسن للوضع الفلسطيني وان التطور الوحيد الذي حصل هو تطور الالة العسكرية " الاسرائيلية " [16] ، كان وراء موافقة الفلسطينين لعقد اتفاقية اوسلو .

وهكذا كان اتفاق اوسلو هو المفتاح الذي رحب به ملك الاردن الحسين بن طلال لاحقا للوصول الى هدفه لابرام معاهدة السلام المنفردة بين الاردن و " اسرائيل " اذ قال : ((ان الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي قد فتح المجال اما عدة احتمالات للسلام في المنطقة)) [17] , وقد كان للاردن اسبابه التي دفعت به للسعي للسلام مع " اسرائيل "كما لعبت عوامل عدة دورا في ذلك فقد كان موقف الاردن المعارض للتدخل الاجنبي في المنطقة اثر الاحداث التي سبقت حرب الخليج الثانية 1991 , والتي اعقبتها حيث اصاب المملكة الضرر الاقتصادي نتيجة الحصار المفروض على العراق كما تدهورت علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج العربي على اثر قطع هذه الدول المعونات الاقتصادية المقدمة للاردن [18] .

اضف الى ذلك كون الاردن يعد الاضعف عسكريا في المنطقة وخوفا من اي تهديد " اسرائيلي " محتمل بجعله وطنا بديلا للفلسطينين [19] , وهو امر صرح به الملك حسين في حديث له حول معاهدة السلام حيث قال : ((انهيار عملية السلام امر في منتهى الخطورة والسؤال الذي نطرحه على انفسنا وعلى الاخرين ما هو البديل لايوجد بديل ....)) [20] , واضاف في مناسبة اخرى : ((ان اسرائيل ما تزال تعتمد على تفوقها العسكري , فانها تعتمد على مساندة الولايات المتحدة الامريكية وتاييدها.....)) [21] .

وان التوتر المستمر بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كان سببا اخر اذ خشي الأردن من التهميش في الضفة الغربية على خلفية اتفاقية أوسلو في المسائل السياسية عموماً والاقتصادية خصوصا [22] , أضافة للعلاقات والتي يمكن وصفها بالغير طبيعية مع دول الجوار إثر حرب الخليج الثانية 1991 [23] .

كما كان الضغط الأمريكي على الأردن دوراً مؤثراً في ذلك حيث ذكر ذلك جيمس بيكر [24] , في لقائه للملك حسين قائلاً: "ان اصلاح الأردن علاقته مع الولايات المتحدة مهمة عسيرة ولا اريد ان اتناول ما يفرق بيننا فانا أحاول واناقش إذا بإمكاننا ان نتحرك نحو السلام، ولكن مشاعر قوية بالاسى في الولايات المتحدة تراودنا ونحن على امل ان نتمكن من التغلب عليها ولا بد ان تأخذ وقتاً.. " [25] .

ابرام معاهدة السلام:

كانت الأردن قد توصلت في تشرين الأول 1992 الى عدد من نقاط التفاهم مع " اسرائيل " لكن تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني-" الاسرائيلي " من جهة ورفض حكومة الشريف زيد بن شاكر التوقيع على معاهدة منفردة للسلام من جهة أخرى (26) , عرقل العلاقة مع " اسرائيل " لكن الكشف عن اتفاق أوسلو في السادس والعشرين من اب 1993 والذي وقع لاحقاً في الثالث عشر من أيلول 1993 في البيت الأبيض (27) , دفع بالأردن لمعاودة السعي لعقد معاهدة سلام مع " اسرائيل " حيث كانت المفاجأة كبيرة على الأردن التي لم تكن تعلم بالأمر على الرغم من زيارة ياسر عرفات (28) , للملك حسين في عمان أواخر اب 1993 , اذ ذكر الأخير ان عرفات أراد اخباره بشيء يجري على المسيرة الفلسطينية لكن الظروف لم تسمح بذلك (29) .

بعد يوم واحد فقط لتوقيع الاتفاق الفلسطيني مع " اسرائيل " سارعت الأردن لتوقيع اتفاقات أولية مع الاخيرة في واشنطن (30) , والذي قال عنه الملك حسين لاحقاً: "ما وقعنا جدول اعمال للمواضيع والقضايا الا بعد ما وقع الفلسطينيون على مشروعهم المفاجئ " , وقد استمرت المفاوضات بين الجانبين الأردني " الاسرائيلي " منذ تشرين الثاني 1993 لغاية منتصف عام 1994 , في عمان اذ توصل الطرفان خلالها لمبادئ أولية لعقد معاهدة السلام الشامل (31) , وفي الخامس والعشرين من تموز 1994 عقد لقاءً علنياً جمع كل من الملك حسين واسحق رابين (32) , في واشنطن بحضور الرئيس الامريكي بيل كلنتون (33) , تم عقد اجتماع ثلاثي اردني " اسرائيلي " وبحضور امريكي تمخض ذلك الاجتماع بن الأطراف الثلاثة الاتفاق على تحقيق السلام على أساس قراري مجلس الامن "242 و338" إضافة لتطوير العلاقات بين الأردن و " إسرائيل " وقد حافظت فيه الأردن على دورها بالقدس وقد اصطلح على هذا اللقاء وما نتج عنه بإعلان واشنطن في الخامس والعشرين من تموز 1994 (34) .

وبناءً على نقاط وبنود اعلان واشنطن كانت اللقاءات مستمرة بين طرفي النزاع وعلى وتيرة مستمرة (35) , وقد وقع الخطوط الأولى لمعاهدة السلام رئيس الحكومة الأردنية عبدالسلام المجالي ونظيره " الاسرائيلي " اسحق رابين وذلك في قصر الهاشمية في عمان في السابع عشر من تشرين الأول 1994 (36) , وفي السادس والعشرين من تشرين الثانيً و

تحديدا فـي وادي عربة [37] , تم توقيع معاهدة السلام الاردنية " الاسرائيلية " , وبحضور الملك حسين والرئيس الامريكي بيل كلنتون ورئيس "اسرائيل" عيزر وايزمان [38] , وآخرين [39] , في احتفال رسمي كبير القى خلاله الملك حسين خطاباً عبر فيه عن مدى سعادته قائلاً: "انه يوم غير عادي لا يشابه غيره وفيما يتعلق بالآمال والوعـــــود والتصميم..." [40] , وقال كلنتون بعد شكر طرفي المعاهدة: "حطمنا اغلال الماضي الذي ابقاكم لمدة طويلة في ظل معاناة أليمة..." , كما القى رابين كلمته التي خاطب فيها الملك حسين قائلاً: "السلام الذي نصنعه اليوم ليس فقط سلام دول فيما بينها لكنه سلام بيني وبينك، ان سلامنا الخاص سلام الجيش وسلام الأصدقاء..." [41] .

تضمنت المعاهدة خمسة وعشرون مادة اضافةً لخمسة ملاحق [42] , جاء في مطلعها: " ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة "إسرائيل" تأخذان بعين الاعتبار اعلان واشنطن الموقع من قبلهما في 25 تموز 1994، والذي تتعهدان الوفاء به..." [43] , وقد تضمنت المعاهدة ادامة السلام بين الطرفين وكل ما يتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدينية بين الطرفين كما ضمت في ملاحقها صور فضائية لخرائط ترسيم الحدود بينهما [44] , مما يؤكد الاوصاف التي أطلقت عليها بانها أكثر من معاهدة سلام بين الطرفين [45] .

كانت معاهدة السلام هذه حادثة غير مشرقة في تاريخ العرب فإنها انضمت في حينها الى اتفاقية كامب ديفيد 1978 وأوسلو، فهي لم تخلو من الاعتراضات والانتقادات على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي بالرغم من التبريرات التي أطلقتها المملكة على لسان الملك حسين وولي عهده حينها الأمير الحسن ورئيس الحكومة عبد السلام المجالي [46] , عن المردود الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين [47] , وهو امر لم يتحقق في حينه الا بعد مدة من الزمن [48] , فان عموم المواطنين في المملكة كانت رافضة لأي سلام او تطبيع مع " اسرائيل " [49] . ورفضت الأحزاب السياسية المؤثرة في معاهدة السلام فقد أصدرت مجموعة من الأحزاب السياسية في الأردن ومنها : "جبهة العمل الإسلامي وجبهة العمل القومي" [50] , بياناً استنكروا فيه المفاوضات الجارية لعقد المعاهدة –أي قبل توقيعها– واعتبروا الامر بمثابة هيمنة" اسرائيلية " على المنطقة وانهاء

للقضية الفلسطينية [51] , كما أعلنت الأحزاب كذلك في يوم "اعلان واشنطن" اعتصاماً امام ساحة المسجد الحسيني وسط العاصمة عمان, واعتبروا ذلك اليوم حداداً وطنياً [52] .

في حين يرى البعض ان الأحزاب السياسية في المملكة انقسمت لمجموعتين منها الرافضة للتطبيع [53] , مع " اسرائيل " كالتيار الإسلامي والقومي والثانية اختلفت مع الحكومة على التفاصيل وقد مثل هذا الاتجاه الحزب الشيوعي الأردني وبعض الأحزاب الماركسية [54] , ففي الوقت الذي قامت به المجموعة الأولى بتشكيل اللجنة الشعبية العربية الأردنية لمجابهة الإذعان والتطبيع، وكانت مهمتها حث الناس على رفض المعاهدة [55] , قامت المجموعة الثانية في السادس والعشرين من تشرين الأول 1994 بإصدار بيان طالبت فيه باستكمال السيادة الأردنية على أراضيها والالتزام بالشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن [56] , وقد اثارت تحركات الأحزاب ضد المعاهدة [57] , حفيظة الحكومة واستيائها الامر الذي دفع الملك حسين بالترويج للمعاهدة من جهة واتهام المعارضة بالارتباط بجهات خارجية من جهة أخرى [58] , لكن الاعتراضات لم تتوقف لا من قبل الأحزاب ولا الشعب بل وصل الامر لتسريب الاعتراضات الى صفوف الجيش والشرطة الاردنية [59] .

اما على المستوى الخارجي، فعربياً كان أصحاب العلاقة المباشرة مع " اسرائيل " وهم الفلسطينيون، غير مطمئنين على ما ورد في المادة "2/9" من المعاهدة حيث جاء فيها: "وبهذا الخصوص، وبما يتماشى مع اعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن [60] , وقد انتقد الفلسطينيون ذلك على لسان ياسر عرفات [61] , لكن التطمينات لهم من قبل الجانب الأردني أزال تلك المخاوف [62] ، اما العراق وسوريا وليبيا ومصر [63] , فقد رفضوا المعاهدة في الوقت الذي رحبت بها دول الخليج عموماً والمغرب العربي [64] , إضافة للارتياح الذي انتاب الرعاة الأصليين لمعاهدة السلام الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وروسيا والدول الغربية عموماً [65] .

معاهدة السلام في مجلس النواب :

تعد معاهدة السلام من بين ابرز القضايا التي نوقشت في مجلس النواب الثاني عشر بدورته العادية الثانية , اذ كان الملك حسين قد نظم أموره قبل عرضها وحصل على بعض التأييد (66) , كما انه المح مسبقا للنواب قائلا : " ولسوف تتقدم حكومتي إلى مجلسكم الموقر بمشروع قانون من اجل السير بالإجراءات الدستورية لتصديق المعاهدة " (67) , وفي حفل الافتتاح للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر القي خطابا أوضح فيه أهمية معاهدة السلام على كافة المستويات قائلا : " ستتم معالجة القضايا الأساسية وبخاصة في مجالات الفقر والبطالة والمياه والطاقة وتعزيز المكانة الإقليمية والدولية.... (68) .

وهكذا أحيلت المعاهدة لمجلس النواب بكتاب رئيس الوزراء (69) , المرقم " 11081 " في 1994/10/27 . اي بعد يوم واحد من توقيعها وقد حمل هذا الكتاب صفة الاستعجال وقد احيلت لمجلس النواب استنادا للمادة " 2/33 " (70) , من الدستور والتي تنص :- ((المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئا من النفقات او مساس في حقوق الاردنين العامة او الخاصة لاتكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة ولا يجوز في اي حال ان تكون الشروط السرية في معاهدة او اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية)) (71) , وقد اتسم يوم مناقشة المعاهدة في المجلس بتشديد الاجراءات الامنية خشية من حدوث مظاهرات واضطرابات (72) .

كان الملك حسين كان مهتما بمجلس النواب والدور التشريعي الذي يلعبه المجلس اذ أشار في خطابه يوم توقيع المعاهدة في السادس والعشرين من تشرين الأول 1994 وعن الدور الذي ستمر به المعاهدة قائلا: وستمرهذه المعاهدة خلال الأيام القليلة القادمة بمراحلها الدستورية (73).

وقد احيلت المعاهدة في مجلس النواب الى لجنة الشؤون الخارجية وذلك استنادا للمادة "4/46" من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص : "لجنة الشؤون الخارجية ووظيفتها النظر في المعاهدات والاتفاقيات الدولية فيما يخص السياسة الخارجية وفي اللوائح القانونة المخصصة لها" (74) .

وبناءاً على ذلك تمت مناقشة جميع بنود المعاهدة من قبل تلك اللجنة بعقدها عدة اجتماعات متتالية ابتداءً من الحادي والعشرين من تشرين الاول الى الثاني من تشرين الثاني عام 1994 وبجلسات صباحية ومسائية وحضرها اعضاء اللجنة ورئيس مجلس النواب وعدد من النواب ورئيس الوزراء ووزرائه (75) .

وبعد اعداد التقرير من قبل اللجنة بدأت بتلاوة قرارها المرقم "2 في 2/ تشرين الثاني/1994" والذي ركز على عدة امور اساسية والتي تدخل في صميم مصلحة الاردن العليا (76) , كما تناول التقرير جميع بنود المعاهدة وملحقاتها ومحاضرها وذيولها التي تتكون من الخرائط التفصيلية لترسيم الحدود الاردنية الدولية مع " اسرائيل " بموجب نصوص المعاهدة (77) .

ان مناقشات لجنة الشؤون الخارجية اخذت وقتا وتفصيلا اكثر من المعتاد , لحساسية الموضوع , وبعد انتهائها من تلاوة تقريرها بدأت بطرح مشروع المعاهدة والذي كان قد وزع مسبقا على اعضاء مجلس النواب (78) , لغرض التصديق عليها وعلى غير المعتاد الذي تعارف عليه في تصديق القوانين والمشاريع في مجلس النواب الاردني حيث كانت تطرح الفقرات تباعا وتناقش (79) , كانت بنود المعاهدة قد اثارت تساؤلات واعتراضات لعل ابرزها التخوف من التراخي العسكري الاردني بعد السلام مع " اسرائيل " لكن ردت الحكومة على ذلك بان الدفاع عن الوطن وقت السلم لايختلف عن الاستعداد له وقت الحرب وان المملكة ماضية بعملية التسليح العسكري , ولما كانت معاهدة السلام تمنع الطرفين من عقد أي معاهدة عسكرية مع طرف ثالث دون علم الأخر وانه لا يسمح أي من الطرفين من استخدام اراضيه لشن أي هجوم عسكري ضد الطرف الاخر وهو امر قد يسبب برود للعلاقات مع الدول العربية فبررت الحكومة ذلك بان هذه الامور لاتمنع حق المملكة من الدفاع عن نفسها كما ان وجود أي قوات داخل المملكة لا توجه ضد اسرائيل امر خاص بالاردن وخوفا من ان تؤثر عملية مكافحة الارهاب المشترك بين البلدين على الاحزاب السياسية والحريات العامة في المملكة بسبب مواقفهم من الوجود الاسرائيلي في فلسطين ردت الحكومة بان الاردن قد عانت هي الاخرى من الارهاب ولابد من القضاء عليه وبسبب ذكر منطقة منزوعة سلاح الدمار الشامل دون تحديد تلك المنطقة قد اثار

المخاوف لدى النواب لكن جاءت التبريرات الحكومية ان ذلك كان بسبب صعوبة تحديد منطقة الشرق الاوسط كما ان الاردن نزع اعترافا " اسرائيليا " لاول مرة بامتلاك "اسرائيل" لمثل هذه الاسلحة وكانت حصة "اسرائيل" الثابتة من نهري الاردن واليرموك والتي حددتها المعاهدة ب "" 25 "" مليون متر مكعب في السنة , بالوقت الذي لم تحدد فيه حصة للاردن من كون هذا الامر قد يؤثر على المملكة وقت الجفاف بعد ان ضمنت " اسرائيل " نصيبها اضافة لعدم بناء خزانات للمياه بالقريب العاجل مما قد يؤثر على المستقبل الزراعي للمملكة بررت الحكومة الامر بان حصة الاردن اكثر بكثير من حصة "اسرائيل" من المياه اضافة للحصول على ضمانات من " اسرائيل " بغوث الاردن وقت الحاجة وخوفا من الهيمنة الاقصادية " الاسرائيلية " على الاقتصاد الاردني بعد رفع الحماية الاقتصادية عن البضائع بين الطرفين بسبب تفوق اقتصاد " اسرائيل " بالنسبة للمملكة بررت الحكومة ذلك بان المملكة تتعامل مع دول ذات اقتصاد اقوى بكثير من " اسرائيل "كالولايات المتحدة الامريكية واليابان وغيرهما اضافة ان الاقتصاد الاردني محمي ومدعوم عالميا وان الملاحق الاقتصادية ستتم لاحقا وبامكان المفاوض الاردني الحصول على ما يشاء وقتها كما ان " اسرائيل " ايضا ستواجه نقدا داخليا بسبب رفع الحماية عن البضائع من الاردن اضافة لما ذكر فقد جرت مناقشات اخرى حول اللاجئون والنازحون والاتصالات والبرق والطاقة والنقل والطرق ... الخ , ثم بعد ذلك بدا بتلاوة التحفظات تبعها التصويت على المواد من دون مناقشة على اساس انها قد طرحت ونوقشت خلال اجتماعات لجنة الشؤون الخارجية والتحفظات مسبقا [80].

اتسمت التحفظات ما بين رافض تماما لاقرار اي سلام مع" اسرائيل " [81] , وما بين متحفظ [82] , وما بين مؤيد لها وهم باقي اعضاء المجلس , كان رافضو المعاهدة يستنكرون قيام صلح مع " اسرائيل " بسبب العامل الديني كون القدس اولى القبلتين وهي مقدسة لدى المسلمون حيث قال النائب حمزة منصور : ((الامر الذي يعني التنازل عن ارض عربية اسلامية وصفها القران الكريم بانها مقدسة ومباركة بذل السلف الصالح والاباء والاجداد اكرم الدماء وخاضو من اجلها حروبا باهضة التكاليف .....)) [83] , اضافة للسياسة الاستيطانية التي تمارسها " اسرائيل " والتي تكون على حساب الشعب الفلسطيني الذي شرد اضافة لاسلوب القسوة والعنف الذي رافق الاستيطان .

كما كانت بنود المعاهدة محل نقد من قبل النواب الرافضين لها اذ قال النائب بسام العموش :-((لقد لاحظنا ان الترجمة العربية غير دقيقة ولهذا كنا نقع في اشكالات ولا ادري كيف يصوت مجلس على معاهدة غير منضبطة النصوص ولم تلقى ترجمتها العناية الكافية التي تستحق وبخاصة انها تتحدث عن الارض والانسان والهوية والامة !!", ثم اضاف قائلا كان الاولى ان تتقدم نصوص المعاهدة تعريفات للمصطلحات الواردة حتى يتم ضبط المعاني مثل كلمة الارهاب)) (84) .

بدات بعد ذلك تلاوة خطابات واحد وثلاثين نائبا رغب بالحديث عن المعاهدة وكان بعضهم يتحدث عن مجموعة من النواب , واستمرت عملية القاء الخطابات الى قرابة الساعة العاشرة مساءا لتتوقف وتعاود مرة اخرى في اليوم التالي , كلٌ يلقي خطابه حسب وجهة نظره , كما كانت الخطابات في جملتها تعرض احداث التاريخ منذ عهد الرسول مُحَمَّد ﷺ الى تلك الفترة (85) .

وبعد الانتهاء من الاستماع لكلمات النواب بدات عملية التصويت على المعاهدة وذلك برفع الايدي استنادا للمادة "47ب" من النظام الداخلي للمجلس لمجلس النواب (86) , بالرغم من وجود بعض الاعتراضات على عملية التصويت (87) , لكن المجلس استمر بعمله مما دفع بالنائب مُحَمَّد الحاج للطلب من الرئاسة برفع ايدي الرافضين لتسهيل عملية عد الاصوات , الامر الذي دفع برئيس المجلس للتوقف عن طرح مواد المعاهدة بعد ان كان قد وصل للمادة الثالثة منها , واعلانه التصويت للمصادقة عليها جملة فحصلت على "55" صوتا من "79" صوتا كما صوت "24" نائبا ضد المعاهدة (88) .

وهكذا صادق مجلس النواب على مشروع معاهدة السلام مع " اسرائيل " واحالها الى مجلس الاعيان للمصادقة عليها وذلك في التاسع من تشرين الثاني 1994 (89) , ورغم التصديق فان النواب لم يطمئنوا على تلك المعاهدة ومازال البعض منهم حتى الان يطالبون بالغائها حيث طالب اربع عشر نائبا مقترحا بقانون لرئيس مجلس النواب في الثامن من كانون الاول 2013 مطالبين فيها بانهاء المعاهدة وقطع العلاقات الدبلوماسية الاردنية " الاسرائيلية " ومقترحين ايضا الغاء معاهدة السلام التي ابرمت في وادي عربة (90) .

وهنا لابد من الوقوف على نقطة مهمة وهي ما مدى امكانية مجلس الامة الاردني لالغاء المعاهدة في حال رفضها من قبل النواب والاعيان تلك المعاهدة التي وقعها الملك حسين مستندا في ذلك للدستور مع حكام " اسرائيل " وبحضور رئيس لولايات المتحدة الامريكية اضافة لحضور ممثلي القوى الكبرى في العالم كما أوضحنا وهو امر يستحيل تصوره , وان كان الامر كذلك فماذا سيكون الموقف ويضاف تساؤل اخر لماذا وقعت المعاهدة و من ثم جرت مناقشتها ؟ على الرغم من كونها نوقشت لدى " الكنيست الاسرائيلي " (91) , فقد عرضت عليه المعاهدة واقرها قبل التوقيع عليها ؟ اذ كانت قد عرضت في الخامس عشر من تشرين الاول 1994 فقد حصلت على "105" صوت لصالحها واعتراض "3" فقط وامتناع "6" وبغياب "6" هذا اذا ماعلمنا ان العدد الكلي هو "120" (92) , وتم توقيعها في السادس والعشرين من تشرين الاول 1994 وهو امر يضاف للتساؤل الاول عن مدى امكانية الغاء وابطال المعاهدة من قبل مجلس الامة الاردني والاردن دولة محدودة الموارد وضعيفة الامكانيات اقتصاديا وعسكريا وتتطلع الى المعونات من الادارة الامريكية والدول الغربية .

الخاتمة

وقعت معاهدة السلام الاردنية " الاسرائيلية " ، في السادس والعشرين من تشرين الثاني 1994 بحضور الدول الكبرى ، وبذلك انتهى الصراع الاردني " الاسرائيلي " الذي امتد لحقبة زمنية امتدت لثمانية عقود تقريبا بسلام كانت مكاسب " اسرائيل " فيه كبيرة بالنسبة للاردن التي ركزت على السلام والاقتصاد والامن في الوقت الذي كسبت فيه " اسرائيل " اعترافا بها كدولة " بالرغم من اغتصابها لاراضي الفلسطينين " وهي بذلك عززت وجودها في المنطقة العربية بشكل منمق.

بالرغم من تمرير معاهدة السلام بشكل صوري في مجلس النواب الاردني إلا إن الشعب الاردني لم يكن مسرورا بهذا السلام ولا غالبية الاحزاب السياسية وهو امر ينطبق ايضا على الدول العربية التي عارضت معظمها لمعاهدة السلام الاردني " الاسرائيلي " .

كان الملك حسين بن طلال حريصا على عقد مجلس النواب الاردني لمناقشة معاهدة السلام والتصويت عليها , اذ احيلت للمجلس بعد يوم من توقيعها في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1994 , وذلك خوفا من التداعيات التي قد تحدث ان لم تاخذ الامور سياقها القانوني في مجلس النواب باعتباره الجهة التشريعية في البلاد , اذ كانت الاحزاب الدينية والقومية والقوى السياسية الاخرى رافضة لتلك المعاهدة فضلا عن كون الشعب الاردني في غالبيته في حيرة من امره , اذ ان الحكومة الاردنية أقدمت على توقيعها في وادي عربة بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الاول 1994 قبل عرضها على مجلس النواب والاعيان للموافقة عليها وتصديقها , على عكس موقف "الحكومة الاسرائيلية" اذ عرضتها على "الكنيست الاسرائيلي" وتم التصديق عليها في الخامس والعشرين من تشرين الاول 1994 ومن ثم اقدمت على توقيعها مع الحكومة الاردنية .

خرجت الاردن من أزمة الصراع الفسطيني "الاسرائيلي" , لتصبح السلطة الفلسطينية وحدها في مجابهة الحتلال "الاسرائيلي" لاراضيها , في الوقت الذي تعتبر فلسطين جزءً من البلاد العربية وان القدس والمسجد الاقصى من مقدسات المسلمين عامة , واصبحت المملكة الاردنية الهاشمية كمثيلاتها من الدول العربية تندد بالاحتلال "الاسرائيلي" , بينما كانت فيما

سبق تتبنى القضية الفلسطينية وتعمل مع القيادات والفصائل الفلسطينية لإعادة الاراضي والحقوق المغتصبة لأصحابها الشرعيين .

ABSTRACT

Israel often deludes some of Arab states with peace treaty and if it has been fulfilled with a particular Arab State , it has either for a short time or to engage the global opinion about a topic which includes so many things . In this way , Israel may achieve interests and aims and this had been actually made through wars taken place in the 20th century . As for Jordan , it welcomed the U.S. peace initiative after the Gulf – War II and declared its desire to attend peace conference with other Arab States . These states confessed the state of Israel being a state in the Arab region and promises given by Israel .

People of Jordan was neither been pleased by peace with Israel nor political parties nor the parliament . The government of Jordan exploited all available chance to convince the puplic opinion of Jordan whether Oslo agreement or after it through meetings and speeches by King Hussein and Prince Hasan and Prime minister Adbul - Salam Al- Majalee showing all economic features of peace and the financial crisis in Jordan due to the international pressures after the Gulf War II .

In consequence with the international attendance , the treaty between Jordan and Israel had been signed on November 26 , 1994 on the basis of mutual interests between both parties .

Treaty of peace was more than this as it contained paragraphs and thins which signify that it is a military economic treaty more that it is a treaty for peace and to end the struggle in the region . This treaty should pass through the Parliament of Jordan and this what had happened after the conclusion of the treaty .

قائمة الهوامش والمصادر

(*) البحث مستل من اطروحة دكتوراه .

(1) هيثنم الكيلاني , التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي وتأثيرها في الامن العربي مجلة دراسات استراتيجية , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2004 , ع 3 , ص ص 11 . 13

(2) القرار رقم (242) هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 / تشرين الثاني / 1967، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في يونيو1967 , والقرار رقم (338) صدر في 22 / تشرين الأول / 1973 , بعد حرب 1973 حيث تبنى مجلس الأمن ... طلب وقف اطلاق النار، والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم (242) بجميع أجزائه : مؤسسة الدراسات الفلسطينية www.palestine-studies.org .

(3) طارق العاص , دبلوماسية السلام الاردنية , ط 1، المطابع العسكرية , (عمان . 1997) , ص 191

(4) المملكة الاردنية الهاشمية , ملحق الجريدة الرسمية : مجلس النواب , الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر , الجلسة السادسة , الجلد 28 , ع 6 , 22 / 8 / 1991 ص 22

(5) نبال تيسير الخماش , الوزارات الاردنية 1921 – 2011 , د . ط , دائرة المطبوعات والنشر , (عمان . 2012) , ص 171

(6) كانت الحكومة برئاسة طاهر المصري ينظر : الخماش , المصدر نفسه , ص 173 جريدة الراي الاردنية, 13 / 4 / 1999 , ع 10444

(7) جورج هربرت ووكر بوش هو الرئيس الامريكي الحادي والاربعون للولايات المتحدة الامريكية من مواليد 1924 حكم للفترة من 1989 . 1993 حيث كان منتميا للحزب الجمهوري , وتولى عدة مناصب حساسة منها مديرا لوكالة المخابرات المركزية . لمزيد من التفاصيل ينظر : ادور زاوتر , رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ 1789 حتى اليوم , ط 1 , دار الحكمة , (لندن . 2006) , ص ص 291 . 297

(8) سليمان موسى , تاريخ الاردن السياسي المعاصر 1967 – 1995 ، د.ط منشورات لجنة تاريخ الاردن – دائرة المكتبة الوطنية ، (عمان – 1998) , ص 191

(9) عماد يوسف واخرون , الانعكاسات السياسية لاتفاقية الحكم الذاتي , د . ط , مركز دراسات الشرق الاوسط , (عمان . 1995) , ص ص 9 . 12

(10) موسى ، المصدر السابق ، ص 192

(11) اذ انحسر التاثير اقتصاديا بالدرجة الاولى من حيث تحويلات الاموال الفلسطينية عبر البنوك " الاسرائيلية " بدل الاردنية وما الى ذلك لمزيد من التفاصيل ينظر : طاهر كنعان : الابعاد الاقتصادية لاعلان مبادئ الحكم الذاتي , مجلة الدراسات الفلسطينية , مركز الدراسات الفلسطينية , بيروت , 1994 , ع 17 , ص ص 121 . 144

(12) يوسف , المصدر السابق , ص 12 ؛ فواز موفق ذنون جاسم , قضية فلسطين في العلاقات الاردنية . الامريكية 1967- 1999 دراسة تاريخية , اطروحة دكتوراه , جامعة الموصل , العراق , 2011 , ص ص 206 . 207

(13) يوسف , المصدر السابق , 14

(14) يوسف , المصدر نفسه , ص 15

(15) ينظر نص الاتفاق كاملا في : مجلة الحرية , 20 / 2 / 1994، ع 538 ؛ جاسم المصدر السابق , ص ص 237 . 240 ؛ جورج قرم , انفجار المشرق العربي , ترجمة : مُحَمَّد علي مقداد , ط 1 , د . ن , (بيروت . 1995) , ص ص 489 . 493

(16) قرم , المصدر السابق , ص 491 ؛ جاسم , المصدر السابق , ص 239

(17) واصف منصور , بعد عام على مؤتمر مدريد اين نحن من السلام , مجلة الوحدة المغرب , السنة التاسعة , 1992 , ع 99 , ص ص 7 -11 ؛ موسى ، المصدر السابق ص 194 ؛ تاريخ الاردن في القرن العشرين من 1958 – 1995 ، ط1 ، مكتبة المحتسب ، (عمان – 1996) ، ج2 ، ص 221

(18) جريدة الدستور الاردنية , الملك حسين يرحب باتفاقات اوسلو, 21 / 9 / 1993 , ع 9368 , ص 1 .

(19) لتسليط الضوء على العلاقات الاردنية مع دول الخليج ينظر : سامي احمد مهاوش الفلاحات , العلاقات السياسية الاردنية الخليجية من عام 1990 . الى 2004 , رسالة ماجستير , الجامعة الاردنية , عمان , 2006 , ص ص 31 . 81

(20) احمد سامح وحسين اغا , حكومة الليكود بعض الخصائص المميزة على المسار الفلسطيني , مجلة الدراسات الفلسطينية , مركز الدراسات الفلسطينية , بيروت , ع 28 1996 , ص ص 9 . 11

(21) الملك حسين , دبلوماسية الحسين ومشكلة الشرق الاوسط , تحرير : ابراهيم احمد زهران ، د . ط , المكتبة الوطنية , 0 عمان . 2002) , ص 547

(22) خالد ابراهيم العرموطي , ملك السلام , د . ط , مطبعة الالدان , (عمان . 1994) , ص 66

(23) علي محافظة ، الديمقراطية المفيدة حالة الاردن 1989 – 1999 ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت – 2001) ، ص268.

(24) العرموطي، المصدر السابق، ص69

(25) ولد في مدينة تكساس الامريكية عام 1930، التحق فترة بقوات المارينز ثم حصل على شهادة الحقوق عام 1957 من جامعة تكساس، عمل وكيلاً لوزارة الخارجية الامريكية ووزيراً للمالية لاحقاً ووزيرا الخارجية في عهد جورج بوش الاب عام 1988. جاسم، المصدر السابق، ص199

(26) جاسم، المصدر السابق، ص211.

(27) الموسى ، تاريخ الأردن 1967-1995، ص113؛ الخماش، المصدر السابق ص173.

(28) موسى ، المصدر السابق، ص195.

(29) هو مُحَمَّد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني وقد تعارف عليه باسم ياسر عرفات من مواليد الرابع والعشرين من اب 1929 وهو سياسي فلسطيني، تولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1996 وتوفي في الحادي عشر من تشرين الثاني 2004، الموقع الرسمي لياسر عرفات www.yaserarafat.com .

(30) حسين، المصدر السابق ، ص ص 557-560.

(31) المصدر نفسه، ص591.

(32) المصدر نفسه ، ص592.

(33) جريدة الدستور الاردنية ، 1993/11/12، ع 9412 ؛ ، 1993/11/13 ، ع 9413

(34) ولد اسحق رابين في القدس أيام الانتداب البريطاني في الأول من اذار 1922 وهو رجل سياسي وعسكري في الجيش الإسرائيلي، وأصبح رئيساً للوزراء مرتين، كان له دور كبير في التطهير العرقي للفلسطينيين في فلسطين، اغتيل على يد يهودي متطرف هو " ايجال عامير " في "تل ابيب" في الرابع من تشرين الأول 1994. جاسم ، المصدر السابق، ص 157.

(35) ويليام جفرسون كلينتون من مواليد عام 1949 في ولاية اركنساس الامريكية وهو الرئيس الثاني والاربعون للولايات المتحدة الامريكية استمرت فترة حكمه من عام 1993-2001 إثر إعادة انتخابه مرة ثانية، حدث في عهده فضيحة الاعتداء على "مونيكا لوينسكي" لكن مجلس الشيوخ برئه منها، وهو زوج وزيرة الخارجية الامريكية السابقة هيلاري كلينتون، وهو يتبع الحزب الديمقراطي الأمريكي. زاوتر، المصدر السابق، ص ص 298-305.

(36) ينظر نص اعلان واشنطن في: الوثائق الأردنية , معركة السلام، د.ط، دائرة المطبوعات والنشر، (عمان-1997) ج2، ص ص 83-86 ؛ مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الاسلام والعالم ، فلوريدا ، السنة 4، 1994، ع 2 ، ص ص 188-191 الوقائع والوثائق الأردنية , الربع الثالث 1994، د.ط، منشورات دائرة المطبوعات والنشر (عمان-1994)، ص ص 138-141.

(37) منها اللقاء الذي تم يوم الثالث من تشرين الأول 1994 حيث حظره عن الجانب الأردني الأمير الحسن وعن " اسرائيل " وزير خارجيتها شمعون بيريز والراعي للمباحثات الرئيس الأمريكي كلنتون. الوقائع والوثائق الأردنية , الربع الرابع 1994، د.ط، دائرة المطبوعات والنشر، (عمان-1994)، ص ص 74-83.

(38) محافظة ، المصدر السابق ، ص294.

(39) ان وادي عربة هو نقطة الحدود بين الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة او المسماة "بدولة إسرائيل" وهو معبر حدودي بين البلدين ممتد بين البحر الميت شمالاً وخليج العقبة جنوباً، ذو مناخ شبه صحراوي وبأرض غير منبسطة فيها عدد من التعرجات والمرتفعات. مازن مغايري، موسوعة اطلس العالم ، د.ط ، دار الرضوان ، (حلب – د.ت) ، ص43 والموقع الالكتروني وفيه خارطة الأقمار الصناعية www.google.iq/maps .

(40) وهو الرئيس السابع "إسرائيل" من مواليد الخامس عشر من تموز 1924 وتوفي في الرابع والعشرين من نيسان 2005 وهو سياسي وعسكري " اسرائيلي " خدم في سلاح الجو " الاسرائيلي "كما خدم لمدة ما بين 1958-1966 في الجيش البريطاني. جاسم، المصدر السابق، ص211.

(41) وهم كل من وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية وارن كريستوفر ونظيره الروسي اندريه كوزيديف ، وقد القى كل الحضور كلماتهم أيضا بهذه المناسبة وهي عقد معاهدة السلام. الوثائق الأردنية، معركة السلام، جـ2، ص ص 127-133.

(42) الوثائق الأردنية، معركة السلام، جـ2، ص ص 129-130؛ الوقائع والوثائق الأردنية، الربع الرابع 1994، ص 74-75.

(43) الوثائق الأردنية، المصدر السابق، جـ2، ص ص 123- 128؛ الوقائع والوثائق الأردنية، الربع الرابع 1994، ص 78-81.

(44) ينظر نص المعاهدة كاملاً باللغتين العربية والإنكليزية في الوثائق الأردنية، معركة السلام، جـ2، ص ص 2-116؛ مركز دراسات الشرق الأوسط , المعاهدة الأردنية الإسرائيلية دراسة وتحليل، ط2، (عمان-2000)، ع12، ص ص 87-117.

(45) الوثائق الاردنية , المصدر السابق , ج 2 , ص 2

(46) الوثائق الأردنية، المصدر نفسه ، جـ2، ص ص 2-116.

(47) إبراهيم خليل العلاف , العلاقات الأردنية-الإسرائيلية نشأتها وتطورها، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008، ع 9 ، ص ص 15-17.

(48) ينظر تفاصيل تلك التبريرات في الوثائق الأردنية ، معركة السلام، جـ2، ص ص 151-235؛ حسين ، المصدر السابق ، ص ص 574-577؛ الوقائع الأردنية، الربع الرابع، ص ص 338-353.

(49) صالح احمد عيسى القرعان , معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية دراسة تحليلية ورؤى مستقبلية، د.ط، دار يافا للنشر والتوزيع، (عمان-2007)، ص 151؛ جاسم ، المصدر السابق، ص223.

(50) إذا ما قورنت نسبة الديون الأردنية ما بين عام 1992 والبالغة "6244.6" والسنوات التالية، نلاحظ انخفاض قيمة الديون داخلياً وخارجياً لتصبح عام 1995 "5432.5" وذلك وفقاً لإحصائية البنك المركزي الأردني لعام 1996. (المبالغ المذكورة هي بملايين الدنانير الأردنية) إيهاب ضيف الله سليمان المخزومي : أثر العوامل الدولية والإقليمية والمحلية على تسوية النزاع الأردني الإسرائيلي "1991-1994"، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة، العلوم السياسية، (الأردن-1998)، ص88.

(51) القرعان ، المصدر السابق، ص187.

(52) هي " الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأردني، حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (وحدة)، الحزب الشيوعي الأردني، الحزب الديمقراطي الأردني، اللجنة الشعبية العربية الأردنية لمجابهة الإذعان والتطبيع". خالد عبد الرزاق الحباشنة، العلاقاتالاردنية – الاسرائيلية في ظل (معاهدة السلام) والاتفاقيات المبرمة بموجبها ، رسالة ماجستير ، الجامة المستنصرية – معهد القائد المؤسس ، (بغداد – 1418 هـ) ، ص151.

(53) محافظة، المصدر السابق ، ص300

(54) الحباشنة، المصدر السابق، ص151.

(55) كحزب الوحدة الشعبية الذي كان يرغب بالانسحاب من المفاوضات. مجلة الحرية 1993/8/1، ، ع 1586 ، ص ص 24-26.

(56) الحباشنة، المصدر السابق، ص ص 151-152.

(57) محافظة، المصدر السابق ، ص224

(58) جاسم، المصدر السابق ، ص224.

(59) منها رفض الحزب العربي الديمقراطي وحزب الوحدة الشعبية وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي. مجلة الحرية ، المصدر السابق ، ص25؛ ، 1994/1/19، ع537 ، ص18 وللتفاصيل حول موقف الأحزاب الأردنية ينظر: عساف، الأحزاب السياسية الأردنية 1992-1994 قضايا ومواقف، د.ط ، د. ن ، (عمان – 1995) ، ص ص 153-193.

(60) محافظة، المصدر السابق ، ص ص 303-304.

(61) ينظر تفاصيل ذلك في: الحباشنة، المصدر السابق ، ص ص 149-158

(62) الوثائق الأردنية، معركة السلام، جـ2، ص9.

(63) يوميات ووثائق الوحدة العربية ، ط1 ، مركز دراسات الوحد العربية – الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، (لبنان – 1994) ، ص256

(64) لمزيد من التفاصيل ينظر: قحطان عدنان احمد الجبوري: المسار الأردني في تسوية القضية الفلسطينية 1991-2003، د.ط ، د.ن ، (عمان-2005) ، ص ص 209-214.

(65) كان الجانب المصري قد عقد صلحاً منفرداً مع " اسرائيل " في اتفاقية كامب ديفيد حيث كانت حينها الدولة العربية الاولى التي انفردت بامر مماثل ، ويعتقد الباحث ان السبب الذي دفع مصر للاعتراض اول الامر على معاهدة السلام الاردنية مع" اسرائيل " لا يتمثل بالسلام نفسه مع " اسرائيل " بل بسبب ما ورد في المادة "2/3" من المعاهدة والتي اشارت صراحةً الى عدم المساس بوضعية اية اراضي كانت قد وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري " الاسرائيلي " منذ عام 1967 الامر الذي قد يدفع لعقد اتفاقية جديدة معها لكن رغم ذلك رحبت مصر بالمعاهدة لاحقاً. الوثائق الاردنية، معركة السلام...، جـ2، ص4.

(66) للتفاصيل حول الموقف العربي من معاهدة السلام ينظر: ياسر نايف قطيشات , العلاقات السياسية الأردنية-العربية، ط1، دار يافا، (عمان-2009) , ص ص 261 – 225

(67) جاسم، قضية...، ص225.

(68) حيث أرسل الملك حسين برقية شكر لنواب الكتلة الوطنية في المجلس على موقفهم المؤيد لإبرام معاهدة السلام وذلك في الثامن عشر من أب 1994. الوقائع الأردنية , الربع الرابع ,1994 , ص ص 264-265 .

(69) الوقائع الأردنية , المصدر السابق , ص216 .

(70) المملكة الاردنية الهاشمية , ملحق الجريدة الرسمية , مجلس النواب, الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر, 1994/10/22, جلسة 1, ع 12 ، ص 21.

(71) هي وزارة عبد السلام المجالي الاولى 1994/5/29- 1995/1/7 . الخماش . المصدر السابق .ص173. والجدير بالملاحظة ان عبد السلام المجالي كان رئيسا للوفد المفاوض الاردني الفلسطيني في مفاوضات مؤتمر مدريد عام 1991وهو نفسه الذي ترأس الوزارة للفترة المذكورة في اعلاه في الوقت الذي اجبر مجلس الامة وزارة طاهر المصري على الاستقالة –كما مر معنا – بسبب مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام كما ان عبد السلام المجالي لم يتاخر بقبول المنصب الذي كلفه به الملك حسين وقام في عهد وزارته هذه بحل مجلس النواب والاشراف على انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر . الخماش , المصدر السابق , ص من 150- 174.

(72) المملكة الاردنية الهاشمية , الدستور الاردني مع جميع تعديلاته ، د.ط ، د.ن ، (عمان – د.ت) ، ص 23

(73) المملكة الاردنية الهاشمية , ملحق الجريدة الرسمية , مجلس النواب الاردني , الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الثاني عشر , 1994/10/29 , الجلسة الثالثة , 3ع ، ص 14

(74) حيث احاطت قوات الامن والجيش بمجلس النواب وفرض نوع من حضر للتجوال بالاماكن المحيطة به . حيدر منصور الزبن , دور البرلمان في السياسة الخارجية 1989- 1997 , رسالة ماجستير , الجامعة الاردنية , كلية الدراسات العليا , العلوم السياسية 2000, ص129

(75) الوقائع الأردنية , معركة السلام , ج 2, ص119.

(76) الجريدة الرسمية , 1952/4/16 ، ع 1105 ، ص 34 .

(77) ملحق الجريدة الرسمية , مجلس النواب , الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الثاني عشر, الجلسة الخامسة 1994/11/6 ، الجلد32 ، ع 5 ، ص ص 12 – 17

(78) كأمور المياه والحدود ويميز ذلك مما تضمنته بنود معاهدة السلام . ملحق الجريدة الرسمية , المصدر السابق , ص 16

(79) ملحق الجريدة الرسمية , المصدر نفسه , ص 18 .

(80) ملحق الجريدة الرسمية , المصدر نفسه , ص ص 18 - 21 .

(81) ملحق الجريدة الرسمية , مجلس النواب , الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر الجلسة الرابعة ، 1 /1994/11 ، الجلد 32 ، ع 4 ، ص 31 .

(82) وهو الامر الذي طالبت به توجان فيصل كما طالبت بعرض التحفظات اثناء مناقشة مواد المعاهدة وعدم الاطالة في الخطابات لكن رئيس المجلس سعد حايل سرور خالفها الراي لحساسية الموضوع . ملحق الجريدة الرسمية , ع5 ، ص 54 .

(83) ملحق الجريدة الرسمية , المصدر السابق ، ص 87

(84) مثالهم .. حمزة منصور – بسام العموش .. ملحق الجريدة الرسمية , المصدر نفسه 98

(85) مثالهم .. مُحَّد الحاج , ملحق الجريدة الرسمية , المصدر نفسه ، ص 101

(86) مثالهم .. مُحَّد الحاج , ملحق الجريدة الرسمية , المصدر نفسه ، ص ص 101 – 103

(87) ملحق الجريدة الرسمية , المصدر نفسه ، ص 112

(88) حيث مثل النائب ابراهيم سعادة كل من النواب : عارف البطانية –عبد الهادي المجالي – جمال حديثة الخريش – نواف السعود القاضي – مُحَّد عودة نجادات – سالم الروابدة – عبد النبي العجارفة " اذ كان هولاء من المؤيدين للسلام مع " اسرائيل " . المصدر نفسه ص 122 .

(89) المصدر نفسه ، ص 143

(90) الجريدة الرسمية , 1952/4/22 ، ع 1106 .

(91) اذ استاذن النائب بسام العموش منتقدا طريقة التصويت لوجود عدد من اعضاء مجلس الاعيان جالسين مابين النواب الامر الذي قد يؤدي لعدم الدقة في جميع الاعداد وعلى مايبدو انه اراد من الاعيان مغادرة الجلسة لتوخي الدقة وهو امر رفضه رئيس المجلس على اعتبار ان الاعيان ضيوف على مجلس النواب وان رئاسة مجلس النواب تعرف النواب بشخصهم ولا حاجة لعملية المنادات , وايده في ذلك عدد من النواب منهم " مُحَمَّد عويضة – عبد الكريم الدغمي ". ملحق الجريدة الرسمية , المصدر السابق ، ص 176.

(92) ملحق الجريدة الرسمية , المصدر نفسه ، 177

(93) الزبن , المصدر السابق , ص126.

(94) نص الوثيقة التي طرحت وتضمنت ذلك على الموقع الاكتروني لشبكة المدينة الاخبارية http://almadenahnews.com

(95) يماثل مجلس النواب في الدول الاخرى لكن لديه تسمية خاصة به . الزبن , المصدر السابق , ص132.

(96) العاص ، المصدر السابق , ص من 17-21 .